طلب من المنظمات غير الحكومية اليابانية إلى وزارة الخارجية اليابانية: ندعو إلى اتخاذ إجراء لضمان وقف فوري لإطلاق النار بين كل من فلسطين و اسرائيل.

اجتمعت في الحادي عشر من أكتوبر/ تشرين الأول مجموعة من أربع منظمات غير حكومية يابانية، كلها تعمل في تقديم الدعم لفلسطين, لتسليم رسالة إلى وزارة الخارجية اليابانية.

حتى العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول بالتوقيت المحلي لمنطقة الصراع، لقي أكثر من تسعمائة شخص في إسرائيل و تسعمائة شخص في غزة حتفهم، و كما بلغ عدد المصابين الآلاف في كلا الجانبين. وعند هذا، لا يمكن فقدان المزيد من الأرواح!

و نحن هنا ندعو الحكومة اليابانية إلى بذل كل الجهود الدبلوماسية لحث الطرفين على النظر في الوساطة.

طلب من المنظمات غير الحكومية اليابانية

إلى سيادة وزيرة الخارجية اليابانية، السيدة يوكو كاميكاوا:

لم يتوقف تبادل القذائف بين كل من فلسطين وإسرائيل في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ، ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا في كلا الجانبين.

حتى العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول بالتوقيت المحلي، لقي أكثر من تسعمائة شخص في إسرائيل (بحسب الحكومة الإسرائيلية) وتسعمائة في غزة (بحسب وزارة الصحة في غزة) حتفهم، وكما بلغ عدد المصابين الآلاف في كلا الجانبين. حيث أنه تسلل مقاتلون من حركة حماس، وهي الهيئة المسيطرة فعلياً على قطاع غزة، إلى إسرائيل وقاموا بعدد من عمليات إطلاق النار، مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا. و تم أخذ العديد من المدنيين الإسرائيليين والأجانب وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي كرهائن. و رداً على هذا الهجوم من جانب حماس، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو حالة الحرب، و منذ ليلة السابع من أكتوبر/ تشرين الأول شن هجوماً بالقذائف و الصواريخ على غزة. وفي انتهاك للقانون الدولي الإنساني ، تم شن هجمات على مرافق الرعاية الصحية مما أدى إلى مقتل عاملي و مقدمي الرعاية الصحية.

نحن، كمنظمات يابانية غير حكومية ناشطة في فلسطين، نشعر بحزن عميق للخسائر في الأشخاص على جانبي هذا الصراع. و إننا ندين بشدة كل استخدام للقوة، وخاصة تلك التي تستهدف المدنيين بشكل عشوائي، باعتبارها انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، و بناءا عليه ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار بين كلا الطرفين. وفي ظل هذه الظروف، ندعو وزيرة الخارجية اليابانية إلى تبني ما يلي:

أولاً: أن تبذل وزارة الخارجية كل جهد دبلوماسي، بما في ذلك على المستوى الداخلي للدولة منطقة الصراع، وفي داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وداخل اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي)، لتكون على نفس مستوى مبادرات دول العالم العربي في تشجيع الوساطة بين فلسطين وإسرائيل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

ثانياً: يجب بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يؤدي الحصار المفروض على غزة إلى نقص الإمدادات الحيوية، مثل الماء والغذاء والإمدادات الطبية. و تحت هذا البند, فإننا ندعو وزارة الخارجية إلى التفاوض على الشروط الإنسانية المقبولة لكلا الطرفين إسرائيل وحماس، بحيث يصبح تقديم الدعم للضحايا ممكناً في أقرب مدة زمنية.

وتواجه غزة، المشار إليها عموماً ب "السجن المفتوح"، حصاراً من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي منذ عام 2007. وهي واحدة من أكثر المدن كثافة سكانية في العالم بنسبة كثافة تبلغ 6000 نسمة لكل كيلومتر مربع. وفي مواجهة الهجمات الصاروخية والقذائف ليلا ونهارا، ليس لدى سكان غزة أي مكان آمن يهربون إليه. و بما أن مشاهدة و سماع أصوات إطلاق الصواريخ و القذائف هي حدث يومي، فلقد أصبح سكان غزة يعيشون بشكل أو بأخر في الجحيم. وفقا للأمم المتحدة، في التاسع من أكتوبر/ تشرين الأول بالتوقيت المحلي لمنطقة الصراع، لجأ أكثر من 137,000 شخص إلى مؤسسات و أبنية الأونروا مثل المدارس، ومع ذلك، حتى مع هذا لا يوجد ضمان بالأمان بنسبة 100٪. كما توقفت شركات الكهرباء الإسرائيلية عن تزويد قطاع غزة بالكهرباء، وانقطع الوصول إلى الإنترنت اعتباراً من

العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول. و تم إغلاق جميع نقاط العبور إلى غزة، و أيضا تم تقييد إمدادات المياه والغذاء والإمدادات الطبية بشكل خانق. و مع الأسف، فلقد تكرر حدوث هذا الوضع لعدة مرات خلال السنوات القليلة الماضية.

نحن نؤيد البند الرابع من البيان الذي يحمل عنوان "الاشتباكات بين إسرائيل و المقاتلين الفلسطينيين" والذي أصدرته وزارة الخارجية في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول، حيث "تحث الوزارة جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من الأضرار و الاصابات و الضحايا". نحن لا نغفل النظر عن استخدام العنف تحت أي ظرف من الظروف ولا نخدم أي هدف لأي من الطرفين. و نحن هنا إنما ندعو إلى وقف كافة أعمال العنف وأي أعمال تشجع عليها.

إضافة إلى ذلك، ندعو الحكومة اليابانية التي تربطها علاقات ودية مع الطرفين إلى بذل كافة الجهود العملية للتواصل مع الحكومات والبعثات الدبلوماسية لوقف مسلسل العنف هذا. و أيضاً، وبالنظر إلى القمع الشديد الذي واجهه سكان غزة لسنوات عديدة، فإننا ندعو إلى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية للتقدم باتجاه حل للقضية الفلسطينية نفسها.

11 أكتوبر/ تشرين الأول, سنة 2023